في إطار البرنامج الإقليمي للدول العربية، يقوم المكتب بما يلي

- تعزيز السياسات والمؤسسات والممارسات الوطنية تصدياً للجريمة والمخدرات والإرهاب
- تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد والالتزام بالمعايير والالتزامات الدولية
- تعزيز القدرة على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والأشخاص والسلع
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي والشراكات الدولية للاستجابة بفعالية أكبر للمشاكل المشتركة في المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب
- الترويج للممارسات الفضلى وللسياسات والممارسات المُستندة إلى البراهين في مجال الوقاية من المخدرات وخفضها من خلال التعليم والعلاج، لا سيّما في صفوف الشباب
- تقديم الأبحاث وتحليل البيانات والخبرات بشأن الاتجاهات العالمية والإقليمية والوطنية لمكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب

الرسالة الإخبارية الربع سنوية للمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا آذار/ مارس ٢٠١٥

كلمة الممثل الإقليمي

التقدم المحرز في تعزيز سيادة القانون في المنطقة

مسعود كريمي بور

سيادة القانون هي الحجر الأساس لحقوق الإنسان والأمن والسلام والتنمية المستدامة. ويقدم المكتب الدعم للنهوض بسيادة القانون من خلال التعاون مع الدول الأعضاء في المنطقة في إطار برنامجٍ إقليمي (٢٠١١-٢٠١٥) واسع التغطية موضوعيا وجغرافيا. وعلى الرغم من التحديات الهائلة التي تمت مواجهتها خلال فترة أتسمت بتحولات سياسية تاريخية واضطرابات أمنية في معظم أنحاء المنطقة، فقد أحرز المكتب والدول الشريكة تقدما كبيرا نحو تعزيز سيادة القانون. ويسرّني أن أشاطركم، عبر هذه الرسالة الإخبارية ومثيلاتها مستقبلا، عيّنة من التقدم الذي يحرزه المكتب والشركاء من خلال المشاريع الوطنية والإقليمية، لمواجهة التهديدات المشتركة كالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبشر، والإرهاب؛ إذ يجري تعزيز القوانين والقدرات الوطنية لجعل حياة المواطنين أكثر أمنًا وإنصافاً، ولتيسير التعاون الإقليمي فيما بين الدول من خلال مواقع الكترونية متعددة يتم من خلالها تبادل الخبرات والدروس المستفادة فيما بين الدول والخبراء الدوليين. وبالرغم من أن الاحتياجات مهولة كهول حجم المنطقة، والظروف عسيرة للغاية، والموارد محدودة، يسرّني إفادتكم بأن هذه الشراكة تتمخض بالفعل عن نتائج إيجابية ومشجعة، حيث يمضي كلّ من البلدان والمواطنين تدريجيا نحو سيادة أقوى للقانون، وهذا ما يستدعي المزيد من الدعم من جانب المجتمع الدولي. ترقبوا المزيد!

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:برنامج مراقبة الحاويات

مراقبة أدقّ للحدود

في ضوء الحاجة إلى تعزيز سبل التصدّي لاستغلال الحدود وسلسلة توريد التجارة الدولية عن طريق الحاويات لأغراض الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة والإرهاب، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية بالتوسّع في برنامج مراقبة الحاويات العالمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يعمل هذا البرنامج على تعزيز التصدّي وبناء القدرات المشتركة فيما بين الأجهزة لأجل تحسين أمن التجارة وتيسير إرساء المعايير والضوابط على الحدود. بالإضافة إلى ذلك، فأن تقوية التعاون الإقليمي والدولي فيما بين البلدان المشاركة في البرنامج عنصر جوهري لتحقيق نتائج مستدامة. ويجدر التنويه بأن الأردن هي أول بلد ينضم إلى هذا البرنامج في المنطقة.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

تعزيز القدرات على إنفاذ القانون

ينفّذ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالشراكة مع جامعة الدول العربية برنامجًا لمكافحة الاتجار بالبشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في إطار هذا البرنامج، يقدم المكتب الدعم لبلدان المنطقة في وضع الأطر القانونية والمؤسسية لمكافحة الاتجار بالبشر وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة هذه الجريمة، فضلا عن تعزيز نظم العدالة الجنائية. ويولي المكتب اهتمامًا خاصًا، لدى تعزيز استجابات نظم العدالة الجنائية الوطنية، إلى التعرّف على ضحايا جريمة الاتجار بالبشر والتحقيق مع مرتكبيها وملاحقتهم قضائيا، وفي ذات الوقت حماية حقوقهم الإنسانية.

الاتجار بالأشخاص

تهريب المهاجرين

وكجزء من هذه الجهود، ولأجل تعزيز القدرات الوطنية للمكلّفين بإنفاذ القانون على مكافحة هذا النوع من الجرائم، عقد المكتب في آذار/ مارس ٢٠١٥، ورشة عمل تدريبية لمدة ثلاثة أيام ضمت ثلاثين مسؤولا مصريا من مسؤولي إنفاذ القانون من ذوي الرتب المتوسطة والرفيعة من جميع أنحاء الجمهورية، وذلك بالتنسيق عن كثب مع قطاع الأمن الوطني التابع لوزارة الداخلية المصرية.

وفي الوقت الراهن، يجري التخطيط للمزيد من التدريبات وبناء القدرات لمسؤولي إنفاذ القانون.

الأردن:عدالة الأحداث

إنشاء قسمين لشرطة الأحداث

في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٥ على التوالي، أُنشئ في مفرق وعمّان قسمان لشرطة الأحداث يتّسمان بكونهما صديقين للأطفال. وقام المكتب بتقديم التدريب المتخصص في مجال عدالة الأحداث لموظفي المركزين عن كيفية التعامل بشكل أكثر فعالية مع قضايا الأحداث، بمن فيهم الأحداث من اللاجئين السوريين، وذلك بما يتماشى والمعايير والقواعد الدولية.

وقد تم هذا في إطار برنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المعنون "تعزيز منهجيات عمل مديرية الأمن العام" والممول من الإتحاد الأوروبي، والذي يهدف إلى زيادة قدرات الشرطة في إدارتي التحقيقات الجنائية وشرطة الأحداث على إجراء التحقيقات وفقا لمعايير وقواعد الأمم المتحدة، لمواجهة شتى أنواع الجرائم.

مصر: الحدّ من الضرر

نشر تقرير دراسة جدوى عن العلاج بمواد بديلة لأثر الأفيون

عقد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان التابعة لوزارة الصحة المصرية، ورشة عمل في القاهرة لنشر دراسة عن جدوى العلاج بمواد بديلة لأثر الأفيون. يمدّ هذا العلاج متعاطي المخدرات غير المشروعة بأدوية موصوفة طبيا مثل الميثادون أو البوبرينورفين التي عادة ما يتم تناولها عن طريق الفم، تحت إشراف طبي. ويعدّ هذا العلاج من أكثر طرق علاج إدمان الأفيون فعالية، حيث أثبتت الأدلة أن استخدام العلاج بمواد بديلة لأثر الأفيون مرتبط عموما بانخفاض حاد في تعاطي الأفيون غير المشروع، والأنشطة الإجرامية، والوفيات الناجمة عن الجرعة المفرطة، والسلوكيات المعرّضة بشدّة لانتقال فيروس نقص المناعة البشرية، ناهيك عن الضغوط المالية وغيرها على متعاطي المخدرات أنفسهم وعلى أسرهم.

ولدى خمس دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وفلسطين ولبنان والمغرب، برامج للعلاج بمواد بديلة لأثر الأفيون.

وتحتل الدراسة عن جدوى العلاج بمواد بديلة لأثر الأفيون في مصر أهمية خاصة، حيث أنها تفتح الفرص للشروع بخدمات علاج إدمان المخدرات أو الحدّ من ضررها بإسناد علمي في مصر. والدراسة التي أُجريت عام ٢٠١٣ هي عنصر جوهري في الحزمة الشاملة للوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات بالحقن والمشتركة بين منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وقد أقرّ جميع أصحاب الشأن والشركاء ومنظمات المجتمع المدني والجهات الرئيسية ممن حضروا ورشة العمل بأن هذا العلاج من أكثر الخيارات فعّالية لعلاج إدمان الأفيون والوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الفيروسي بين متعاطي المخدرات بالحقن.

جدول الأعمال

- **ورشة عمل لدعم وضع إستراتيجية مكافحة الاتجار بالأشخاص في السودان**
  (الخرطوم، ٠٥-٠٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥)
- **الافتتاح الرسمي لمركز تدريب لإدارة التحقيقات الجنائية**
  (عمان، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥)
- **ورشة عمل لنشر تقدير حجم السكان المعرضين للخطر في مصر**
  (القاهرة، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥)
- **ورشة عمل تدريبية حول تهريب المهاجرين**
  (الجزائر، ٢١-٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥)
- **ورشة عمل تدريبية لمسؤولي إنفاذ القانون في السودان لمكافحة الاتجار بالأشخاص**
  (الخرطوم آيار/مايو ٢٠١٥)
- **تدريب على التوصيف النمطي للمخاطر في المغرب في إطار برنامج مراقبة الحاويات**
  (الدار البيضاء، ١١-١٦ آيار/مايو ٢٠١٥)
- **تدريب على التوصيف النمطي للمخاطر في الأردن في إطار برنامج مراقبة الحاويات**
  (عمان، ٠١-١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٥)

تونس: العدالة الجنائية

دعم أجهزة إنفاذ القانون والسلطة القضائية

بهدف دعم جهود الحكومة التونسية الرامية إلى تمكين السلطة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون، عقد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورشتي عمل في شهر كانون الثاني/يناير. الأولى ورشة تدريب أساسي نُظمت بالاشتراك مع وزارة الداخلية لمختلف وحدات التشخيص والتحقيق الجنائي على كيفية استخدام برنامج تحليل الجرائم (IBM i2). وهذا البرنامج هو برنامج مهني يقدم بيئة تحليل بصري مصمّمة لمساعدة المحللين والجهات التي يعملون لديها في تحويل مجاميع كبيرة من المعلومات المتباينة إلى معلومات استخبارية عالية الجودة وكافية للقيام بالتدخّل، وذلك بغرض المساعدة في التعرّف على الأنشطة الإجرامية والإرهابية والاحتيالية والتنبؤ بوقوعها ومن ثم منعها. كما قام المكتب بتوزيع ١٤ رخصة مستخدم لهذا البرنامج على قوى الأمن الداخلي التونسية.

جلسة استعراض المعلومات عن مشروع قانون أحكام مجلس القضاء

أما ورشة العمل الثانية، فقد نُظمت بالاشتراك مع وزارة العدل حول مشروع القانون المنظم لمجلس القضاء الأعلى. افتتح ورشة العمل وزير العدل التونسي ورئيس قضاة المحكمة العليا، ورئيس ديوان مراجعي الحسابات ولجنة مجلس القضاء الأعلى.

أتاحت الورشة للقضاة والمحامين والأكاديميين وأعضاء منظمات المجتمع المدني المشاركين الفرصة ليتقدموا بتعليقاتهم وآرائهم إلى اللجنة، وهي الجهة المعنية بصياغة القانون. إضافة إلى ذلك، أعطت الورشة إشارة البدء بالدعم الذي يقدمه المكتب في هذا المجال. فإلى جانب استعراض الإطار القانوني الوطني بشأن نزاهة القضاة، سيعمل المكتب مع اللجنة للخروج بتوصيات بشأن مشروع القانون بغية تعزيز استقلالية ونزاهة القضاة في النظام القضائي التونسي.

فلسطين: خدمات الطب الشرعي

إطلاق برنامج تدريب ممرضي الطب الشرعي

يعمل مشروع "مساعدة السلطة الفلسطينية في تطوير وإدارة الموارد البشرية العاملة بالطب الشرعي" على تعزيز نظام العدالة الجنائية الفلسطينية من خلال توفير أدلة جنائية ذات مصداقية يعوّل عليها وتحسين القدرة على إدارة خدمات الطب الشرعي.

في آذار/مارس ٢٠١٥، أُطلق برنامج تدريب ممرضي الطب الشرعي وكذلك دليلٌ حول العنف الجنساني. بموجب هذا البرنامج التدريبي، سيكتسب ٢٠ ممرضا من العاملين في المستشفيات المهارات والمعرفة المناسبة للمساعدة في إدارة وفحص ضحايا العنف الجنسي والجنساني، فضلا عن تقديم المساعدة في وضع إجراءات الرعاية اللاحقة وأدوات الاتصال والسياسات والبروتوكولات الهادفة إلى تحسين تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والقانونية إلى ضحايا العنف الجنساني. كما أن تواجد ممرضي الطب الشرعي المدربين سيساعد الحكومة الفلسطينية والأطباء العدليين في كفالة تحسين سبل حصول ضحايا العنف الجنساني على العلاج والدعم عالي الجودة بصورة سرية. وسيستمر البرنامج التدريبي من ٩ آذار/مارس-٣٠ أيار/مايو.